

قوائم مائلة للسواد

طويلة هي قوائم المواد ثنائية الاستخدام التي تحظر إسرائيل دخولها إلى قطاع غزة، ويزداد طولها مع الوقت. وتشير هذه القوائم الأسئلة حول السياسات الإسرائيلية التي تحدثت أضراراً كبيرة على مستوى الحياة المدنية في قطاع غزة.

كل ما هو ضروري لحياة 1.8 مليون إنسان في قطاع غزة ولا يتم إنتاجه هناك - على غرار المنتجات الأساسية، المواد الخام اللازمة للصناعة، المعدات الطبية، الطعام المصنّع، الفواكه، قطع الغيار الميكانيكية، المباني الجاهزة، الوقود، مواد البناء وغيرها - هي منتجات يتم شراؤها من إسرائيل بشكل أساسي، وهي تدخل منذ سنوات عبر بوابة وحيدة: معبر كرم أبو سالم.

إن السيطرة على ما يجري في المعبر، على البنى التحتية هناك، وبالأساس على ما هو مسموح بالمرور عبره في كلا الاتجاهين، خاضع للسيطرة المطلقة لدولة إسرائيل.

حاجة أمنية أم وسيلة سياسية؟

إن التبرير الأساسي لفرض هذه السيطرة المطلقة على حركة البضائع إلى قطاع غزة هو تبرير أمني، لكن الممارسة والخطوات الفعلية هما نتيجة سياسات. سلسلة طويلة الأمد من التقييدات الإسرائيلية الصارمة تتحكم بحركة البضائع إلى القطاع ومنه.

بعد تنفيذ خطة "فك الارتباط"، حين قامت إسرائيل بسحب قوات جيشها القابع على أراضي قطاع غزة، وبعد سيطرة حماس على القطاع في العام 2007، سمحت إسرائيل لقائمة محدودة ومغلقة من المنتجات والبضائع بالدخول إلى القطاع. لقد كانت هذه محاولة إسرائيلية لخلق ضغط مدني في غزة يؤدي إلى تغيير سياسي عبر إضعاف القيادة هناك، أي بكلمات أخرى، هدف سياسي.

في أعقاب أحداث أسطول المرمرة في العام 2010، تغيرت السياسة الرسمية المتبعة وأعلنت إسرائيل بأنها ستسمح لكل البضائع بالدخول إلى غزة باستثناء قائمة من المنتجات، وهي التي ستتطلب تصريحاً خاصاً لغرض السماح بدخولها إلى القطاع. وقد تم تعريف هذه المنتجات باعتبارها منتجات "ثنائية الاستخدام"، بمعنى أن إسرائيل تعترف بالاستخدام المدني لها، لكنها تثير مخاوف من أن يتم استخدامها لهدف آخر، مُعادي مثلاً - كصناعة الأسلحة، بناء الأنفاق، التحصينات، وهنا مجدداً ما زلنا نتحدث عن حجة أمنية.

في الواقع، وبناء على تجربة سكان قطاع غزة، فإن ما هو مدون في هذه القائمة لا يتم السماح تقريباً بدخوله إلى غزة، أو أنه لا يدخل بالمطلق. إن إسرائيل الرسمية أصلاً لا تعترف بأية واجبات تجاه قطاع غزة باستثناء تلبية الحاجات الإنسانية الأشد بساطة؛ كل ما يتم عدا ذلك يتم حسبانه باعتبارهبادرة حسن نية إسرائيلية، يمكن إيقافها كخطوة عقابية، وقائية، أو لأي سبب آخر. وكأن إسرائيل تعطي نفسها الحق بأن تمنع، وبشكل جارف، دخول مواد وبضائع من دون أن تعي تأثير هذا المنع على الحياة المدنية والاقتصادية لسكان القطاع.

الشمّن

في حين أن إسرائيل تنبأها بتغييرات كبيرة وبإصغائها لحاجات السكان الفلسطينيين، فإنها تتبع سياسة تقييدات مُتواصلة، وتزداد ضيقًا مع الوقت، تجاه قطاع غزة للعقد الثالث على التوالي. وهي بهذا تمنع أية فرصة لحياة طبيعية في القطاع. إن آلية التعطيل والمنع هذه لا تشوّش الأمل بإعادة إعمار قطاع غزة فحسب، بل إنها تقوض حقوق الإنسان الأساسية: فهي تضر بالصحة، بالتعليم، بالقدرة على تحصيل وكسب الرزق، في الحق بالحياة الكريمة. إن قائمة المواد ثنائية الاستخدام تطول وتزداد تعقيدًا وتفرض على مجمل سكان قطاع غزة حياة معدومة الاستقلال الاقتصادي، ومؤخرًا، كما نشير مؤسسات الإغاثة الإنسانية، إلى انخفاض القدرة على الاستجابة لحاجات الإنسانية الأساسية.

ما هي الأضرار المباشرة التي تتسبب بها هذه القائمة؟

حدّر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة أكثر من مرة بأن القائمة الإسرائيلية شديدة عمومية وواسعة أكثر بكثير مما هو مقبول ومُتفق عليه، ما بموضعها في خانة الإجراءات العقابية، أكثر من كونها وسيلة دفاعية. وقد أكدت وكالة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" بأن التقييدات الإسرائيلية التي أضيفت وشملت الألواح الخشبية التي كان مسموح بدخولها، تشوّش وتيرة بناء المدارس التي تقع تحت إدارتها، كما وتعطل تأثيثها وتضيف عبئًا على ميزانيتها الشحيحة. وتحذر مؤسسات الإغاثة من انخفاض التجهيزات لحالات الطوارئ بسبب نقص مواد ضرورية وقطع غيارها. وقد قدّرت وزارة الاقتصاد الفلسطينية بأن الأضرار المالية السنوية التي تتسبب فيها هذه القائمة لأرباح الزراعة، الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة تصل إلى مئات آلاف الدولارات.

إلا أن الأرباح المفقودة ليست إلا جزءًا من الصورة الكبرى: فمستوى البطالة المرتفع جدًا في قطاع غزة، وبشكل خاص في أوساط الشبيبة، والذين يشكلون معظم السكان هناك، والدوائر الآخذة في الاتساع من أولئك المضطرين للاعتماد على المساعدات دائمة بالمواد الغذائية الأساسية، والنقص الآخذ في الازدياد في مخزون الوحدات السكنية، وأزمة الطاقة الآخذة في التدهور، وانحيار البنى التحتية لماء الشرب والصرف الصحي - كل ما ذكر يكتمل الصورة الرمادية ومعدومة الأفق، وهي نتيجة مباشرة لسياسة إسرائيلية مُتبعة، لا لكارثة طبيعية.



التقييدات على دخول الألواح الخشبية فُرِضت للمرة الأولى في العام 2010، وتوسّعت كثيرًا في العام الأخير، وهي تمدد اليوم قطاع الصناعات الخشبية والأثاث في قطاع غزة، والذي صمد وتكيّف بشكل جيّد خلال فترة الإغلاق.



لهذه الأجهزة أهمية بالغة في قطاع غزة، الذي يعاني من انقطاعات متكررة في التيار الكهربائي. وأهمية هذه الأجهزة تكمن بشكل خاص في أقسام العناية المكثّفة، وأجهزة غسل الكلى، ولها أيضًا استخدام في خدمات المياه والصرف الصحي.



لزيت الخروع استعمالات مُتعددة في الصناعات المختلفة، ابتداءً من قطاع الموصلات وحتى مجال التجميل. منه يمكن إنتاج سوائل للفرامل، ومواد (تشحيم) لتخفيف الاحتكاك، ومواد لاصقة ومُنتجات للعناية الشخصية.

الألواح الخشبية كنموذج؟

ظهرت الألواح الخشبية في قوائم الحظر الأولى المفروضة على قطاع غزة، في العام 2010، إلا أنه ومنذ ذلك الوقت أخذت مقاييس الألواح المتاح دخولها إلى غزة بالتضاؤل، حتى جاء الإجراء الذي صدر أخيراً، والذي يُحددها إلى سُمْك لا يزيد عن سنتيمتر واحد، وإلى عرض لا يزيد عن خمسة سنتيمترات. في الوقت الذي يعلن فيه منسق أعمال الحكومة في المناطق عن السماح بتسويق الأثاث من غزة إلى إسرائيل، فإن صناعة الأثاث في غزة تنهار في ظل عدم توفر المواد الخام المطلوبة. فالسوق الخاص يفتقر إلى أبواب، وأسعار الأثاث ترتفع بصورة غير مسبوقة في الوقت الذي يتناقص فيه المخزون، بينما يتسرب العديد من المهنيين إلى دائرة البطالة. إن إدراج العامل الأمني لتبرير منع دخول الألواح الخشبية كونها من الممكن، وفق الادعاء، أن تستخدم لشق وسقف الأنفاق، وقياسه بالأضرار الفورية وطويلة الأمد الناجمة عن المنع والتي ستتسبب بأضرار لمئات آلاف البشر، لا يمكنها أن تشكل تبريراً لخطوة عقابية بهذا الحجم.

هل ما ذكر أعلاه ليس إلا استمراراً للحرب الاقتصادية على قطاع غزة؟

في الوضع الحالي، وفي ظل وجود وقف إطلاق نار مشوب بالتوتر ومُستمر منذ ما يزيد على العام، فإن إسرائيل الرسمية تبدي التزامها بالتفاهات التي تم تحقيقها، وتعلن بأنها تتجنّد لصالح إعمار وتأهيل الحياة المدنية في القطاع، إلا أنها في الواقع تواصل ما يبدو أنه حرب اقتصادية وتواصل تعقيد منظومتها. إن توسيع قوائم المواد التي تعتبر "مشبوهة"، وهي التي تمنع في الواقع دخول منتجات ضرورية لأساسيات الحياة في غزة، هذه ليست إجراءات أمنية معقولة. إن السيطرة الإسرائيلية المطلقة على حركة البضائع، والتي فصلناها في بداية حديثنا، إلى جانب سيطرتها على عوامل أخرى تؤثر بشكل نافذ على حياة سكان قطاع غزة، تفرض عليها مسؤولية العمل من أجل ضمان حياة كريمة لهؤلاء. إن الحجم الكبير والتنوع الواسع للبنود الواردة في القائمة الخاصة التي تكتبها إسرائيل، والتي تضاف إلى القوائم المقبولة والمعمول وفقها بين دول العالم، يخرقان هذه المسؤولية.

علاوة على كل ما ذكرناه آنفاً، فإن غياب الشفافية في كل ما يتعلق بآلية اتخاذ القرارات - بما يخص تركيبة القوائم، وبالأساس في ما يتعلق بآلية تصنيف طلبات المصادقة (لدخول البضائع)، ومدى فعاليتها - هي التفاف على الادعاء القائل بأن القوائم تشير إلى ما ينبغي أن يخضع للفحص، وتجعلها، عملياً، "قوائم سوداء" تحتوي على أغراض لا تصل إلى سكان القطاع. إن هذه الخروقات لروح القانون عبر استخدام الجانب الإداري منه، تتسبب بأضرار مباشرة، وما لها تأثيراً رادعاً. قطاع غزة، موقعه وتركيبته سكانه، يشكلا جذباً لمبادرات في مجالات متعددة على غرار الطاقة المستدامة، المواصلات، حلول جديدة للبنى التحتية، لكن أين هو المبادر - سواء كان مُبادراً خاصاً أم دولياً - الذي سيتطوع للقفز إلى ظلمة البيروقراطية الغامضة هذه؟

القوائم

بتاريخ 12 تموز 1996 قامت مجموعة كبيرة من الدول بالتوقيع على اتفاقية واسينار للرقابة على تصدير السلاح التقليدي والمواد والتكنولوجيا ثنائية الاستخدام. لم تكن إسرائيل طرفاً في هذه الاتفاقية، والتي أصلاً لا ترتقي إلى مرتبة معاهدة دولية، لكن قائمة المواد الظاهرة فيها (والتي يتم تحديثها منذ ذلك الوقت) مشمولة كبنود في قوائم الرقابة التي تفرضها إسرائيل على المصدّرين الإسرائيليين، وفي التقييدات التي تفرضها على دخول المواد للمناطق الفلسطينية.

وعلى قوائم اتفاقية واسينار، التي يتم تحديثها بشكل دوري، أضيف في أيلول 2008، الأمر الإداري بالرقابة على التصدير الأمني الخاص بوزارة الأمن الإسرائيلية، والذي يشمل، إلى جانب هذه القوائم التي يتم تحديثها، قائمة من الأغراض الإضافية التي تم تعريفها باعتبارها ثنائية

الاستخدام، وتم تصنيفها باعتبارها "مواد وتجهيزات خصصت في الأساس للاستخدام المدني، لكنها تناسب الاستخدامات الأمنية أيضًا". وتشمل هذه القائمة 54 غرضًا لا تسمح إسرائيل بدخولها إلى المناطق الفلسطينية من دون تصريح خاص. ويشير البند رقم 55 إلى "الأغراض المذكورة في القائمة وفقًا لتصنيفها في الأمر الرقابي على التصدير الأمني (المواد ثنائية الاستخدام الخاضعة للرقابة)"، والقصد هنا هو كل ما ظهر في اتفاقية واسينار. وتشمل القائمة من ضمن ما تشمله، أسمدة، مواد كيميائية، ومواد خام للصناعة، إضافة إلى الأنابيب المعدنية، وماكنات الخرطة، والتجهيزات البصرية وأجهزة مساعدة في مجالات الملاحاة والقياس.

إن القوائم الرسمية للمواد ثنائية الاستخدام تظهر في الأمر الذي صدر للمرة الأولى في العام 2008، موقع من قبل وزير الأمن الإسرائيلي. وقد تم إجراء تعديلات طفيفة على هذه القائمة في العام 2009، وفي العام 2012، إلا أن أهم التغييرات قد أجريت عليها جاءت في آذار 2015، حيث تمت إضافة 48 غرضًا إضافيًا يمنع دخولها إلى قطاع غزة (بينما يسمح بدخولها إلى الضفة الغربية)، وفي تشرين ثاني 2015 حين تمت إضافة 13 غرضًا إضافيًا، بما يشمل الألواح الخشبية، ومركبات الـ UPS (وحدات القدرة الكهربائية غير المنقطعة للحواسيب)، كواشف الدخان، زيت الخروج، عوازل الإسبست، بودة الغرافيت ومعدات الرفع.

كيف تم إنشاء القائمة؟

بعد أحداث أسطول مرمرة بوقت قصير، في أواخر أيار 2010، والتي قتل فيها تسعة من مشاركي الأسطول وجرح عشرة من الجنود و20 من الركاب، قامت إسرائيل بتغيير سياسة دخول البضائع إلى القطاع. ففي 20 حزيران أعلن المجلس الوزاري الأمني المصغر الإسرائيلي عن خطة النقاط الست، والتي ستتيح دخول جميع أنواع البضائع إلى غزة، باستثناء تلك المندودة على قائمة المنتجات المحظورة. وإلى جانب هذا، أعلن المجلس عن زيادة وتيرة النشاط في المعابر (في ذلك الوقت كان هنالك ناقل يعمل على معبر كارني)، إضافة إلى توسيع وتيرة دخول مواد البناء الخاصة بالمشروع الدولية، وتم إطلاق الوعد بأن يتم تنجيع معالجة طلبات التنقل في الحالات الإنسانية وموظفي المؤسسات الدولية.

بتاريخ 6 تموز 2010 نشرت إسرائيل قائمة بالأغراض التي سُمع دخولها إلى القطاع إلا إذا تم استصدار تصريح مُفصّل خاص بها، إضافة إلى الأغراض التي تم تقييد دخولها أصلًا إلى الضفة الغربية، "استنادًا إلى أمر الرقابة على التصدير الأمني". ظهر في القائمة المخصصة لقطاع غزة، من ضمن ما ظهر، "الأدوات الخاصة بالقوارب"، المركبات المتحركة الثقيلة، الإسفلت، طوب البناء من أي نوع، والألواح الخشبية التي يزيد سمكها عن 2 سنتيمتر. مواد البناء، ووسائل تصنيعها، هي التي سيتم السماح بها للدخول، و فقط لصالح المشاريع التابعة للمجتمع الدولي، والتي تتم مراقبتها بشكل مستمر.



تفرض القائمة تقييدات على دخول "الماكينات المساحة (سكانر)، وعلى الأخص أجهزة الأشعة السينية"، وهي ضرورية لأغراض التشخيص الطبي، جراحة العظام وطب الأسنان، وهنالك نقص كبير بما في العيادات الطبية في القطاع.



أجهزة ضرورية للبناء العالي، والأبنية المركبة، وضرورية في حالات انهيار المباني وإزالة الركام، وهي حالات كثيرة الحدوث في القطاع



لا يوجد في القائمة تفصيل لأنواع معدات الاتصال التي يخضع دخولها لتقييدات، ومن غير الواضح إذا كانت هنالك تقييدات على دخول أجهزة التوجيه، الهوائيات والكوابل.

واليوم، في الوقت الذي تعلن فيه إسرائيل التزامها بإعادة إعمار غزة، هل تقلصت القائمة؟

جلب صيف 2014 معه جولة الاقتتال الأكثر فتكًا من جولات الاقتتال التي عرفها القطاع. فبعد انقشاع غبار خمسين يومًا في العملية العسكرية الأخيرة، تم إحصاء ما يربو على 2,200 قتيلًا فلسطينيًا، وأكثر من 11 ألف جريح. وكان الضرر الذي طال البنى التحتية هائلًا، الكثير من البيوت أصيبت بالأضرار وقرابة 20 ألف عائلة بقيت من دون سقف يؤويها. وبسبب الأبعاد الهائلة للأضرار، والاستعداد الدولي لإصلاحها، غيرت إسرائيل خطابها، وفورًا بعد موافقتها على وقف إطلاق النار، أعلنت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية عن التزامها بإعادة بناء الدمار من جديد، وعلى العمل من أجل إعادة إصلاح الاقتصاد والبنى التحتية، التجارة وظروف المعيشة في القطاع. وقد سمحت إسرائيل من ضمن ما سمحت به للمرة الأولى منذ العام 2007، بدخول مواد البناء للسوق الخاص، تحت آلية رقابة مُشددة، وهي آلية لم تتحج في مجارة الحاجة ولا في منع تسرب المواد إلى السوق السوداء. وتضاف بين الفينة والأخرى موادًا إضافية إلى قائمة المواد ثنائية الاستخدام.

الآلية

ما هي الآلية التي تُدير هذه القائمة؟

إن الجهات التي من المفترض أن تكون مسؤولة عن السماح بدخول المواد ثنائية الاستخدام إلى المناطق الفلسطينية، على مستويات مختلفة من الترتيبات البروتوكولية، هي مدير عام وزارة الأمن الإسرائيلية، رئيس قسم الرقابة على الصادرات الأمنية في الوزارة، منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في المناطق أو نائبه، وضباط القيادة في الإدارة المدنية الذين ينسقون بدورهم مع وزارات الحكومة وفق مجالات عملهم: ضباط القيادة المختص بالحفاظ على البيئة، وهو الذي من المفترض أن يفحص المواد الكيماوية؛ ضباط القيادة المختص بالاتصالات، فيما يتعلق بأدوات الإتصال، وضباط القيادة المختص بالصناعة، التجارة، والتشغيل (وزارة الاقتصاد) لكل البنود المتبقية. ويبدو الواقع في الميدان أكثر تعقيدًا؛ لدينا معلومات عن أحد حاملي هذه الألقاب، وهو من المؤثرين على استصدار هذه التصاريح، وهو غير موجود في الإدارة المدنية، بل في مديرية التنسيق والارتباط لقطاع غزة في معبر إيرز.

هل هنالك معلومات علنية حول سياسة التصاريح؟

إن مسار تقديم الطلبات الخاصة بسكان قطاع غزة هو، للوهلة الأولى، بسيط: فعلى الشخص من سكان غزة أن يقدم طلبًا إلى وزارة الاقتصاد الفلسطينية في غزة (وهي ممثلة تابعة للسلطة الفلسطينية). وتقوم لجنة تنسيق دخول البضائع الفلسطينية بتمرير الطلب إلى مديرية التنسيق والارتباط الإسرائيلية لقطاع غزة في معبر إيرز، وهناك، يتم تصنيفها وإرسالها إلى ضباط القيادة الإسرائيلي المناسب. على التاجر الفلسطيني إتمام الصفقة التجارية مع البائع أو الوسيط الإسرائيلي، يشمل الدفع، وذلك من أجل تقديم الطلب. وفي حال كان الرد إيجابيًا، يُسمح حينها بتنسيق تفاصيل دخول البضاعة / البضائع عبر معبر كرم أبو سالم. كم من أصحاب المبادرات التجارية في غزة على معرفة مع هذا المسار؟ كم من المبادرين الإسرائيليين على علم بوجوده؟ كم من هؤلاء استخدموه؟ كم منهم تلقى ردًا إيجابيًا؟ هذه بعض من مجمل أسئلة لا توجد لها إجابات حتى الآن. فالمحاولات المبذولة للاطلاع على الإجراءات الإدارية المحدثة والتي من المفترض أن تسري في هذا المسار، وحتى الآن، انتهت بتوجيهنا إلى موقع الانترنت التابع لمنسق أعمال الحكومة في المناطق. وما من معلومات هنالك حول هذا الموضوع، في حين أن الموقع نفسه مُعطل منذ نصف عام تقريبًا، ولا يتم تحديثه "لأسباب تقنية". ولغرض تحصيل هذه المعلومات الأساسية التي قمنا بتفصيلها هنا، تطلّب الأمر منّا عملاً بحثيًا وخبرة كبيرة. من الواضح بأن المبادر التجاري الذي يسكن في غزة، أو التاجر الإسرائيلي، أو أي مُصدّر من دولة أخرى لا يملك هذه الأدوات، ولا إمكانية الوصول وتحصيل هذه المعلومات.

المستقبل

إن قائمة المواد ثنائية الاستخدام، وهي الممنوع دخولها إلى قطاع غزة ليست قصيرة وليست موحدة. فبعض من المنتجات الموجودة فيها هي مركبات كيميائية مفضلة (كلوريد الأمونيا)، فيما الأعراض الأخرى يتم توصيفها بشكل عام ("معدات الاتصال"). ويظهر في هذه القائمة أيضاً زيت الخروع، إلى جانب الألواح الخشبية التي يزيد سمكها عن سنتيمتر واحد وعرضها عن خمسة سنتيمترات. غني عن القول بأن الأضرار التي تتسبب بها هذه القائمة، واسعة الأثر، وإن مدى الضرر الكبير الذي تسببت به لم يتم قياسه وتقييمه بعد. وهي أيضاً غير مفصلة. ومؤخراً فحسب، وبعد ضغط من جمعية "چيشاه-مسلك" تم نشر القائمة باللغة العربية أيضاً. وظاهرياً، لا تبدو القائمة سوداء. فهناك نماذج بالإمكان ملئها، وطلبات بالإمكان تقديمها، لغرض تلقي تصريح بدخول عنصر من العناصر الموجودة في القائمة لحاجة مدنية تم إثبات شرعيتها. ما هي إمكانية الوصول إلى هذه المعلومات؟ كم من الطلبات تم تقديمها؟ من يقوم بفحص الطلبات ومن، عملياً، يقرر ما الذي يظهر على قائمة المواد ثنائية الاستخدام؟ لا توجد لمعظم هذه الأسئلة المفتاحية أية إجابات شافية حتى الآن، ولا تملك حتى الجهات المتمرسّة العاملة في غزة إجابات كهذه.

قامت منظمة الصحة العالمية (WHO) مؤخراً بنشر معطيات حول مسار العقبات الذي تُطالب المنظمة بخوضه من أجل إدخال جهازي تصوير مغناطيسي محوسبين، واللذان تم اقتناؤهما لمركزين طبيين في القطاع. فبعد أن تم السماح بإدخال الجهازين في آب من العام 2015، طرأ تأخير إضافي استمر لشهور ثلاثة إضافية، حيث تم اكتشاف مُركّب تكنولوجي داخل الأجهزة تطلّب تصريحاً من وزارة الاتصالات الإسرائيلية. إن السكان الفلسطينيين بشكل عام، إضافة إلى التجار الإسرائيليين، ورفيعو المستوى ذوي العلاقات النافذة، إضافة إلى المدراء والموظفين الميدانيين من طرف المؤسسات الدولية – جميعاً يضطرون سواء الآن أو فيما بعد إلى النباش في الماء العكرة لقائمة المواد ثنائية الاستخدام.

انه لمن الصعب تقدير أبعاد الضرر المتواصل الذي يطال الحياة الصحية في القطاع، لكن من السهل رؤية آثار هذه الأضرار. فمند حريف 2014 اشتركت إسرائيل الرسمية في الاتفاق بأن إعمار قطاع غزة لا يقتصر على كونه واجباً إنسانياً، بل هو أيضاً مصلحة استراتيجية. وفي المقابل، فإن قائمة المواد ثنائية الاستخدام تزداد طولاً وتوسع آثار ضررها وتصبح أكثر وضوحاً. فلماذا الاستمرار في خطوة تتعارض مع المصلحة المعلنة للمؤسسة الأمنية الإسرائيلية عدا عن كونها تتسبب في الضرر والمعاناة للمجتمع الذي يحتاج إلى المساعدة في قطاع غزة؟

إننا ملزمون اليوم إلى إجراء خطوات أكثر تعقيداً، والتي تهدف إلى كشف الحقائق، جنباً إلى جنب، مع تقدير الأضرار الناتجة على إثر السياسة المتبعة، سعياً إلى واقع أكثر منطقي وعادل، يتيح لسكان قطاع غزة الفرص والآمال التي يستحقها كل شخص.